بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لانبيّ بعده أمّابعد:فقد تيسر لي قرآءة **شرح القصيدة التائية في القدرلشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بشرح الطوفي** فوجدت فيه بعض الفوائد،وبعض الأخطاء العقدية وسأنبّه عليها بإذن الله

أمّا الفوائد فمنها:

١-المراد بتقديرالله للأشياء:هوالإتيان بالفعل على وفق مقتضى الحكمة من غير زيادةٍ على مقتضاها،ولانقصٍ عنه؛قال الله تعالى:"وخلق كلّ شيءٍ فقدّره تقديراً".

الفرقان:٤،أي:على وفق مقتضى الحكمة،وحاصل ذلك:أنّه تعالى قادر مختارتامّ القدرة،لامانع له من استيفاء مقتضى الحكمة،ولامكره له على الزيادة عليه.ص٢٢٩

٢-المعتزلة:فرقة من القدرية،لكنّهم تفردوا مع القول بالقدر بمقالاتٍ أخر،فإذا قيل:القدرية والمعتزلة،فهوعطف الصنف على الصنف. ص٢٤٤ .

٣-القول بالقدرأصيل في اليهود، ومنهم دبَّ إلى المسلمين. ص٢٥٩ .

٤- علم الله جلّ وعلا متعلّق في الأزل بسائرالمعلومات كلّيّها وجزئيّها.ص٢٦٢.

٥-اعلم أنّ علل أفعال الله تعالى قسمان:

-ظاهرلنا-كالعلل المذكورة في آي القرآن ونحوها.

-وخفيّة عنّا،لكنهاموجودةٌ في نفس الأمر،ولايلزم من خفائها عنّا عدمها أصلاً،وإلاّ لكان الله تعالى لايعلم عنها شيئاًإلاّ ونحن نعلمه،فيلزم مساواتنا له في العلم،وهومحال

ولأنّ موسى عليه السلام خفي عليه علل الأحكام التي قضى فيها الخضر بماقضى؛من خرق السفينة،وقتل الغلام،وإمساك الجدار،ولم يلزم من خفائها على موسى خفاؤها على الخضر،ولأنّها لاعلل لها في الحقيقة. ص٣٠٧-٣٠٨ .

٦-الله تعالى لايفعل فعلاً إلاّ لحكمةٍ؛والحكمة:هي المقتضي للفعل،الباعث للفاعل على إيجاده...ووجود فعلٍ لاحكمة له عبث. ص٣٠٣-٣٠٤ .

٧-الأحاديث الواردة في كون القدرية مجوس هذه الأمّة لاتثبت،وعلى تقديرصحّة الحديث إنّما سمّوا مجوساً لأنّهم قالوا:الخيرخلق الله والشرّخلقنا،فأثبتوا خالقين،فأشبهوا المجوس. ص٣٢٩-٣٣١ .

٨-الأقوال في أحكام الرضى بالقضاء ولوكان معصيةً أوكفراً أربعة هي:

١-أنّ القضاء الذي يجب الرّضا به،هومالااختيار لنافيه،ومالايتضمّن وقوع معصيةٍ منّا؛كالمرض،والفقر..أمّا ماتضمّن وقوع معصيةٍ منّا،كالكفر،والمعاصي،فلم يرونصٌّ بوجوب الرّضا به،وهوحكم شرعيّ لايمكن تلقّيه إلاّ من الشرع .

٢-أنّ فعل المعاصي غيرمرضيٍ لله،فلايكون مرضيّاً لنا،وإن كان مراداً له،وهذا هوالذي يفهم من قوله:"**فلانرتضي مسخوطه لمشيئةٍ**"أي:لانرتضي مسخوطه وإن كان بمشيئته.

٣-نرضى بالقضاء الذي هوتقديره،ولانرضى بالمقضيّ الذي هوأفعالنا القبيحة.

٤-نرضى بالمقضيّ من حيث إنّه خلق الله ومراده،ونسخطه من حيث هومكتسب لنا. ص٤٥٥-٤٥٧ .

٩-قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أحد أبيات القصيدة التائية:

ومن أعجب الأشياء خلق مشيئةٍ بها صار مختار الهدى والضلالة.

قال الطوفي شارحاً ص٤٨٤:"الذي ينقدح لي من هذا البيت أنّ معناه:أيّها المعارض في القدر،والسائل عن حقيقة سرّه،أنّ حكم الله تعالى وأحكامه كلّها بدائع،عجائب تنقطع الأوهام دونها،وتحسرالظنون عن بلوغها،ومن أعجبها:أنّ الله تعالى يخلق للعبد إرادةً يختار بها هدى أوضلالة،وهذه الإرادة المخلوقة في غاية الخفاء".

١٠-من الردود العقلية على الجبرية ماذكره الطوفي بقوله:"أنّ الله لواستقلّ بخلق الأفعال لماتوجّه على أحدٍ قودُ بقتلٍ،ولاحدٌّ بزنا،أوشرب،أوقذفٍ؛ولاوعيد،ولالومُ في الآخرة؛لأنّ المعاقَب إذاً غيرالفاعل،وقدقال الله تعالى:"ولاتزروازرة وزر أخرى".

واللازم باطل؛لأنّ وجوب الحدود متفق عليه،واللوم والوعيد في الآخرة مصرّح بهمافي القرآن،كقوله تعالى:"فستبصرويبصرون" القلم:٥"إنّ إلينا إيابهم.ثمّ إنّ علينا حسابهم" ونحوذلك،وكيف يتوعّد على فعل نفسه؟!...،وهل يجوز لأحدٍ أن يحبس عبده في بيتٍ،بحيث لايمكنه الخروج،ثمّ يلزمه هذا اللوم العنيف،ويقول له: لمَ لم تسعَ في مهامّي،وتمش في حاجاتي؟". ص٤٩٥ .

١١-ذكر الطوفي وجه ارتباط القدرب أفعال العباد فقال كمافي ص ٥١٨:"محلّ أفعال الله تعالى إمّاذوات المكلّفين،أولا؛الثاني:كحركة الأفلاك،والرعد،والبرق،..

والأول-الذي محلّه ذوات الآدميين-:

-إمّا قسري،أي:لااختيار لهم في وقوعه.

-أواختياري.

والأول: كمرض المريض،وحركة المرتعش.

والثاني: كزنا الزاني،وشرب الشارب،وسرقة السارق،ونحوها من المعاصي.

فالأول والثاني: لاخلاف في خلق الله تعالى لهما،وأنّ العبد لاأثرله في إيجادهما.

والثالث: وهومامحلّه ذوات المكلفين اختياراً،كالواسطة بينهما؛لأنّه باعتبار كونه مراداً لله تعالى معلوماً له منسوب إليه؛إذ خلاف مراده ومعلومه محال،وباعتبار وقوعه باختيار الإنسان وكسبه هومنسوب إليه،ومعاقب عليه.

وهذا غاية مايمكن أن يقال في هذه المسألة".

١٢-من لوازم قول المعتزلة بأنّ العباد هم الخالقون لأفعالهم مايلي:

-تعدد الخالقين .

-ويلزم منه تعدد الآلهة،فيكون الدوابّ والسباع والحشرات،كلٌّ منها آلهة تخلق، ويوجد مستقّلاًّ،وذلك يستلزم أعظم من كفر من قال بقدم القرآن؛لحلول القديم في الحديث على زعم المعتزلة،وأعظم من كفرالنصارى؛لأنهم لماغلوا حصروا الإلهية في عيسى فقط . ص٤٩٩ .

١٣-من أدلّة أهل السنة على أنّ أفعال العباد صادرة عن الله بالخلق والتقدير،وعن العباد بالفعل والمشيئة التابعة لمشيئة الله:

قوله تعالى:"الله خالق كلّ شيء"الأنعام:١٠٢ خرج منه ذات الله وصفاته الذاتية،

بقي فيماعدا ذلك المحلّ مقتضاه. "وطبع الله على قلوبهم" التوبة:٩٣.،"فعّال لمايريد" هود:"١٠٧ ،وهويريد الإيمان باتفاق،وإذا كان فاعلاً للإيمان كان فاعلاً للكفر."فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضلّه يجعل صدره ضيّقاً حرجاً كأنما يصعّد في السماء".الأنعام:١٢٥ ،"من يضلل الله فلاهادي له"إلى غيرذلك من النصوص المصرّحة بأنّ الأفعال مخلوقة لله تعالى،وأن لاخالق غيره، فوجب أن لاينسب خلق الأفعال إلاّ إليه. ص٤٩٨-٤٩٩ .

١٤-أورد الطوفي قصّةً لأعرابي مع المعتزلي عمربن عبيد،وذلك أنّ أعرابيّاً أضلّ ناقةً، فجاء إلى عمروبن عبيد،فقال:"أيّها الشيخ!إنّ ناقتي قدسرقت،فادع الله يردّها عليّ، فرفع عمرو بن عبيد يديه وقال:"اللهم إنّ ناقة هذا سرقت،ولم ترد أن تسرق، فأمسك الأعرابيّ يده وقال:الآن ضاعت ناقتي ياشيخ،قال له:ولم؟قال:"لأنه إذا أراد أن لاتسرق ناقتي،فسرقت فلاآمن أن يريد ردّهافلاتردّ،فوجم عمرو ولم يجد جواباً". ص٢٥٠ .

وأمّا الأخطاء العقدية التي وقع فيها الطوفي فهي:

١-أخطأ الطوفي في شرحه للبيت الذي أورده ابن تيمية في التائية وهو:

وأصل ضلال الخلق من كلّ فرقةٍ هوالخوض في فعل الإله بعلّة

حيث قال:"وقد تضمّن البيت المذكور:أنّ أحكام الله تعالى،وأفعاله غيرمعلّلة، وأنّ أصل ضلال الخلق خوضهم في تعليلها" ص٢٩٣ .

وهذا قول نفاة الحكمة والتعليل من الأشاعرة ومن سلك سبيلهم،الذين يرون أنّ الله

خلق المخلوقات وشرع الأحكام،لالعلّةٍ،ولالحكمةٍ،بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة.

قال الآمدي في غاية المرام ص١٩٦:"مذهب أهل الحق "الأشاعرة"أنّ الباري خلق العالم وأبدعه لالغايةٍ يستند الإبداع إليها،ولالحكمةٍ يتوقف الخلق عليها،بل كلّ ماأبدعه من خير وشرّ ونفعٍ وضرّ لم يكن لغرضٍ قاده إليه".

أمّاعقيدة أهل السنة فهي:أنّ الله يفعل مايفعل لحكمةٍ يعلمها هو؛قديطلع عليها بعض عباده،وقد يستأثربها لنفسه؛وأنّ تلك الحكمة مقصودةٌ له.

قال الإمام ابن القيم في شفاء العليل (١٠٢٥/٣):"قد دلّت أدلة العقول الصحيحة والفطرالسليمة على مادلّ عليه القرآن والسنة أنّه سبحانه حكيم،لايفعل شيئاً عبثاً، ولالغيرمعنىً ومصلحةٍ وحكمةٍ هي الغاية المقصودة بالفعل،بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمةٍ بالغة لأجلها فعل،كما هي ناشئة عن أسبابٍ بها فعل".

وفي ص٣٠٨ ذكر الطوفي أنّه:"يجوز أن نحمل قول الشيخ–أيده الله–"يخوضون في فعل الإله بعلّة"،أي:بعلّةٍ يدّعون ظهورها لهم،كقول المعتزلة:"علة إيجاد الله للعالم أنه أحبّ أن ينعم،فخلق العالم لينعم عليهم...،وإن كان الشيخ يرى أنّ أفعال الله تعالى غيرمعلّلةٍ،صحّ حمل كلامه على إطلاقه".

أقول: وهذا غلط أيضاً في فهمه لمراد ابن تيمية،فهويقررأنّ أفعاله تعالى لاتكون إلاّ لحكمٍ وغاياتٍ حميدةٍ.

قال في منهاج السنة (١٤١/١):"وقال الجمهور من أهل السنة:بل هوحكيم في خلقه وأمره،والحكمة ليست مطلق المشيئة،إذ لوكان كذلك لكان كلّ مريدٍ حكيماً،

ومعلوم أنّ الإرادة تنقسم إلى محمودةٍ ومذمومةٍ،بل الحكمة تتضمن مافي خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة".

قلت:يظهر أنّ مراد ابن تيمية في البيت السابق:أنه لايجوز الخوض والسؤال عن أفعال الله ب "لم"، لم هدى فلان ولم أضلّ فلان ،ولم أغنى فلان ولم أفقر فلان، ولم أعطى فلان ومنع فلان،فهذا هوالجانب المخفي الذي نهينا عن الخوض فيه في القدر، وهذا المعنى هوالذي قال فيه أميرالمؤمنين علي رضي الله عنه لماسأله أحدهم عن القدر؟فقال له:"بحرعميق لاتلجه..سرّ الله فلاتتكلّفه.." أورده ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٢/٥١-١٨٣).

٢-أخطأ الطوفي في تعريفه لصفات الله الفعلية حيث قال:"بأنها مااشتقت له من أفعاله المتعلّقة ببعض "المخلوقات"،فهذا قول الأشاعرة الذين لايرون قيامها به تعالى بل بمخلوقاته. وهذا في ص٣١٤ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح الأصبهانية ص ٩٠:"من قال:الصفات تنقسم إلى ذاتية وفعلية،ولم يجعل الأفعال تقوم به فكلامه فيه تلبيس ،فإنّه سبحانه لايوصف بشيءٍ لايقوم به؛وإن سلّم أنه يتصف بمالايقوم به،فهذا هوأصل الجهمية الذين يصفونه بمخلوقاته،ويقولون:إنه متكلّم ومريد وراضٍ وغضبان،ومحب ومبغض لمخلوقات يخلقها منفصلةً عنه لابأمور تقوم بذاته".

والحق أنّ الصفات الفعلية هي:"الأمورالتي يتصف بها الرب،فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته".كماذكرذلك ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢١٧/٦).

٣- أخطأ الطوفي في مسألة :حكم إرسال الله للرسل،حيث قرّر القول بجوازالنبوات وإمكانها،لابوجوبها،ولامنعها.

أقول:والقول بجوازالنبوات عقلاً قول الأشاعرة،والمعتزلة يرون القول بوجوبها عقلاً.

قال الآمدي في غاية المرام:"مذهب أهل الحق (الأشاعرة) أن النبوات ليست واجبةً أن تكون ،ولاممتنعةً أن تكون،بل الكون وأن لاكون بالنسبة إلى ذاتها وإلى مرجّحها سيّان،وأمّاأهل الطعان فحزبان،حزب انتمى إلى القول بالوجوب عقلاً كالفلاسفة والمعتزلة،وحزب انتمى إلى القول بالامتناع،كالبراهمة والصابئة والتناسخية..".

وقال عبدالجبارالمعتزلي في المغني :"وقال مشيختنا:البعثة متى حسنت وجبت".

ويعني بذلك:أن النبوة واجبة بالتحسين العقلي .

أقول:وأمّا أهل السنة فلايطلقون القول بجوازالنبوة أووجوبها عقلاً كماعليه الأشاعرة والمعتزلة،وإنّما يتبعون في ذلك النصّ كمافي قوله جلّ وعلا:"رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل" النساء:٦٤ .

فإرسال الرسل جعله الله حجةً على الناس كما في الآية الكريمة.

فأهل السنة يرون أن النبوة اصطفاء من الله،واختيار منه لبعض عباده،يميّزهم بصفاتٍ على غيرهم قبل النبوة،كمايفضلهم بعد البعثة بصفاتٍ لم تكن موجودةً من قبل،كما قال جلّ وعلا:"الله أعلم حيث يجعل رسالته" الأنعام:١٢٣ .

وقال سبحانه:"الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس" الحج:٧٢ .

وقد أشار لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كمافي منهاج السنة (٥/٤٣٧-٤٣٩).

٤-وافق الطوفي الأشاعرة بالقول بالكسب مع اضطرابه في ذلك،ففي ص٥٠٩ يقول:"إذا ثبت هذا،ففي المراد بالكسب قولان:

أحدهما:أنّ الله أجرى عادته بأنّ العبد إذا صمّم على فعل طاعةٍ،أومعصيةٍ،وعزم عليه،فإنّ الله تعالى يخلقها حينئذٍ.

والثاني:"أنّ ذات الفعل وإن كانت بقدرة الله تعالى،لكن كونها طاعةً،أومعصيةً بقدرة العبد"،كماقاله القاضي الأشعري.

وعلى التقديرين فهذا القدركافٍ في صحّة نسبة الأفعال إلى العبد أمراً ونهياً،ولوماً وندماً،وحسرةً وتخييراً،وغير ذلك ممّا ذكروا، والله أعلم".

أقول:القول بالكسب عند الأشاعرة:إثبات قدرةٍ للعبد غيرمؤثّرة في أفعاله وهذا مانقله الشهرستاني في الملل والنحل (٨٥/١) عن الأشعري،وهوفي حقيقته قول بالجبر،وإن كان الأشاعرة يحاولون الفرارمن ذلك.

وقد فسّره الآمدي في غاية المرام ص٢٠٧ بأنّ"أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب،وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع،وأنّه لاأثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً".

وقال الجويني في الإرشاد ص ٢١٠:"والوجه القطع بأنّ القدرة الحادثة لاتؤثّر في مقدورها أصلاً".وقال ابن القيم في شفاء العليل (٣١٤/١):"والذي استقرّ عليه قول الأشعري:إنّ القدرة الحادثة لاتؤثّر في مقدورها،ولم يقع بها المقدور ولاصفة من صفاته،بل المقدور

بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة،ولاتأثيرللقدرة الحادثة فيه،وتابعه على ذلك أكثرأصحابه".

قلت:الكسب عند الأشاعرة يؤول إلى الجبرالغالي الخالص وإن حاولوا الفرارمنه.

قال اللقاني الأشعري في منظومته:"جوهرة التوحيد":

وعندنا للعبد كسب كلّفا ولم يكن مؤثّراً فلتعرفا.

قال البيجوري في شرحه على الجوهرة المسمّى ب تحفة المريد ص ١١٨:"وبالجملة فليس للعبد تأثير ما،فهومجبور باطناً مختار ظاهراً".

وقال السنوسي في شرح أم البراهين ص٢١٩:"وكماأنّ هذه القدرة الحادثة لاأثرلها أصلاً في فعلٍ من الأفعال،كذلك لاأثرللنار في الإحراق أوالطبخ أوالتسخين أوغيرذلك لابطبعها ولابقوةٍ وضعت فيها،بل الله أجرى العادة اختياراًمنه بإيجاد تلك الأمورعندها لابها". فهم ينكرون تأثيرالأسباب في مسبباتها.

أقول:الكسب عند الأشاعرة من جهة تصوره غيرمفهوم،وأمّا محصّله فهوالقول بالجبر.لذا قال الرازي في المحصل ص ٤٧٠:"إن الكسب اسم بلامسمّى".

وقال ابن تيمية في منهاج السنة(١/٤٦٣):"فإنّ الأشعرية وبعض المثبتين للقدر وافقوا الجهم بن صفوان في أصل قوله في الجبر،وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعاً لفظياً،**أتوا بما لايعقل**".

وقال ابن القيم في شفاء العليل (٢/٧٥٩):"وكسب الجبرية-يعني الأشعرية-لفظ لامعنى له ولاحاصل تحته".

هذا ماتيسر لي ذكره عن شرح الطوفي على القصيدة التائية في القدرلابن تيمية.

والله أعلم وصلّى الله على نبينا محمد.

كتبه/أيمن بن سعود العنقري في ١٤٣٩/١١/٢٦هـ .